

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٧

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير بيانا بالأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (القوة) خلال الأشهر الثلاثة الماضية، عملا بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤)، والتي مُدّدت في قرارات لاحقة كان آخرها القرار ٢٣٣٠ (٢٠١٦).

ثانيا - الوضع في منطقة العمليات وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تم الحفاظ على وقف إطلاق النار القائم بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وإن كان ذلك وسط أجواء من التقلب بسبب النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية. وكان ذلك بالرغم من حدوث عدد من انتهاكات الاتفاق المتعلق بفض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام ١٩٧٤ (اتفاق فض الاشتباك بين القوات)، ويرد بيان تلك الانتهاكات أدناه. وقد تبادلت القوات المسلحة العربية السورية وجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة النيران بالأسلحة الثقيلة في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة. كما واصلت الجماعات المسلحة المختلفة، ومنها تنظيم جبهة فتح الشام الإرهابي المدرج في القائمة (جبهة النصرة سابقاً)^(١)، ولواء شهداء اليرموك/جيش خالد بن الوليد^(٢)، الذي يدين بالولاء لتنظيم الدولة

(١) في تموز/يوليه ٢٠١٦، أعلنت جبهة النصرة أنها غيرت اسمها إلى "جبهة فتح الشام" وقالت أنها قطعت علاقاتها بتنظيم القاعدة.

(٢) أعلن عن الاندماج بين لواء شهداء اليرموك وحركة المثنى في أول الأمر في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وفي ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦، أفادت مصادر مفتوحة أن المجموعتين كليهما تعملان الآن تحت اسم جامع هو "جيش خالد بن الوليد". وتفيد التقييمات أن هذه المجموعة منتسبة إلى تنظيم داعش.



الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش)، تبادل إطلاق النار في منطقة عمليات القوة. وداخل المنطقة الفاصلة، يشكل وجود القوات المسلحة السورية وعتادها العسكري، وكذلك وجود أي أفراد مسلحين وأعتدة عسكرية بخلاف ما يخص القوة، انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. ووفقا لما يشدد عليه مجلس الأمن مرة أخرى في القرار ٢٣٣٠ (٢٠١٦)، ينبغي ألا يكون في المنطقة الفاصلة أي نوع من النشاط العسكري.

٣ - وتقوم القوة، في إطار بذل كل ما في وسعها من أجل الحفاظ على وقف إطلاق النار والتأكد من التقيد به تقيدا صارما، على النحو المنصوص عليه في اتفاق فض الاشتباك بين القوات، بالإبلاغ عن كل انتهاكات خط وقف إطلاق النار التي ترصدها. وتشكل كل حوادث إطلاق النار في المنطقة الفاصلة وعبر خط وقف إطلاق النار، وكذلك قيام الأفراد باجتياز خط وقف إطلاق النار، انتهاكات لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. وقد واصل رئيس البعثة وقائد القوة، في إطار اتصالاته المنتظمة بالجانبين، دعوة الطرفين إلى التحلي بضبط النفس ومنع أي حسابات خاطئة قد تؤدي إلى تصعيد الوضع. وهذا ينطبق بصفة خاصة عند الرد على حوادث اتساع رقعة إطلاق النار والنيران الانتقامية.

٤ - وانخفض عدد حوادث اتساع رقعة إطلاق النار والنيران الانتقامية عبر خط وقف إطلاق النار خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي رئيس البعثة وقائد القوة أن أفراد الجيش تعرضوا لإطلاق النار بالأسلحة الصغيرة عبر خط وقف إطلاق النار من المنطقة الفاصلة بالقرب من الموقع ٨٦ التابع سابقا للأمم المتحدة. وردّ جيش الدفاع الإسرائيلي بشن غارة جوية عبر خط وقف إطلاق النار، مما أدى حسب التقارير إلى مقتل أربعة من أفراد جيش خالد بن الوليد، الذي ذكرت قوات الدفاع الإسرائيلي ومصادر مفتوحة أنه الجماعة المسؤولة عن الحادث. وأبلغ عن شن غارة جوية أخرى في الساعات الأولى من يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ولم تتمكن القوة من رصد نقطة انطلاق أو نقطة إصابة أي من الغارتين الجويين، التي تفيد التقارير أن ثانيتهما أصابت مكانا قرب الموقع ٨٦ التابع للأمم المتحدة.

٥ - وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، أفادت وسائل الإعلام المفتوحة عن وقوع حادث اتسعت خلاله رقعة إطلاق النار في الجولان المحتل، وذكرت أن جيش الدفاع الإسرائيلي رد على ذلك لاحقا بإطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار. ولم ترصد القوة هذا الحادث ولم تتمكن من تأكيد التقرير. وبعد الاتصال بقيادة البعثة، أكد جيش الدفاع الإسرائيلي في ٩ شباط/فبراير أنه أطلق النار عبر خط وقف إطلاق النار ردا على حادث اتساع رقعة إطلاق النار الذي وقع في اليوم السابق. وأكد المندوب السوري الرفيع المستوى أن الإصابة وقعت قرب مركز البعث، وأصر على أن الجيش العربي السوري لم يتسبب في اتساع رقعة إطلاق النار. وحتى الآن، لم يقدم جيش الدفاع الإسرائيلي للقوة أي تفاصيل أخرى بشأن حادث اتساع رقعة إطلاق النار أو منشأه والنقطة التي أصابها إطلاق النار عبر خط وقف

إطلاق النار. ولا تزال مسألة اتساع رقعة إطلاق النار مدعاة قلق بالغ للقوة لأنها قد تؤدي إلى التصعيد بين أطراف اتفاق فض الاشتباك بين القوات.

٦ - وظل وجود الساتر أو السد التراي في المنطقة الفاصلة يشكل مصدر قلق للقوة طيلة الفترة المشمولة بالتقرير. ويبلغ طول الساتر التراي أكثر من كيلومترين ويبدو أنه يمكن من تيسير الحركة في الممر بين الحميدية الجديدة وجباتا الخشب. ويجتاز الساتر التراي خط وقف إطلاق النار في موقع واحد على الأقل وتستخدمه الجماعات المسلحة، مما يجعل من المنطقة الفاصلة هدفا للجيش العربي السوري. ولا يزال ذلك ينطوي على احتمال اجتذاب إطلاق النيران، ولا سيما النيران غير المباشرة، إلى موقع أقرب من خط وقف إطلاق النار والسياسات التقني.

٧ - ولا يزال يُشاهد بشكل شبه يومي قيام مدنيين، معظمهم من الرعاة، باجتياز خط وقف إطلاق النار من الجانب برافو إلى الجانب ألفا. وارتفع عدد حالات التفاعل بين جنود جيش الدفاع الإسرائيلي وأفراد من الجانب برافو مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ففي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، رصدت القوة خمسة أشخاص يشحنون بضائع مجهولة على متن مركبة على مسافة حوالي ٤٠ مترا شرق بوابة السياج التقني الإسرائيلي بالقرب من مركز المراقبة ٥٤ التابع للأمم المتحدة. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، شاهدت القوة تفاعلا قصيرا بين أفراد من جيش الدفاع الإسرائيلي كانوا على متن مركبة مدرعة، وفتحوا السياج التقني لشاحنة بيك أب بيضاء انتقلت من قرية المعلّقة وعبرت خط وقف إطلاق النار من الجانب برافو إلى الجانب ألفا. وبعد ذلك التفاعل القصير مع جيش الدفاع الإسرائيلي، عاد سائق المركبة البيضاء (وركابها) إلى المنطقة الفاصلة وتوجهوا صوب قرية المعلّقة.

٨ - ورصدت القوة أيضا عددا من التفاعلات بين جيش الدفاع الإسرائيلي وأفراد من الجانب برافو، وقد شمل ذلك مركبات مدرعة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي ومركبات غير مدرعة وشاحنات وسيارات إسعاف، وأونقلات للمصايين من الجانب برافو. ورغم أنه لا يمكن التأكد من طبيعة هذه التفاعلات، يبدو أنها تتعلق بحالات تقديم المساعدة الطبية. وقد وقعت هذه الحوادث ليلا في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، وفي ٩ و ١٥ و ١٨ كانون الثاني/يناير.

٩ - وارتفع كذلك عدد التفاعلات بين جنود جيش الدفاع الإسرائيلي وأفراد من الجانب برافو في جبل الشيخ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشملت تلك الحالات أفرادا يمتطون مركبات وبغالا من الجانب برافو ويشحنون أشياء تجهل طبيعتها أثناء التفاعل مع جيش الدفاع الإسرائيلي في ٦ كانون الثاني/يناير وفي ٥ و ٢١ شباط/فبراير. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير و ١٧ شباط/فبراير، وبالإضافة إلى نقل أشياء تجهل طبيعتها من جيش الدفاع الإسرائيلي إلى الأشخاص القادمين من الجانب برافو، شمل التفاعل تسليم شخص مُستلق على نقالة للمصايين. ورصدت القوة أيضا انتقال خمسة أفراد في ٢٠ شباط/فبراير وشخصين

في ٢٨ شباط/فبراير من الجانب برافو إلى الجانب ألفا بعد التفاعل مع جيش الدفاع الإسرائيلي في جبل الشيخ.

١٠ - وتجدر الإشارة إلى أن أفراد القوة لاحظوا أيضا تنقلات مماثلة قام بها أشخاص مجهولو الهوية وغير مسلحين مع أعداد متفاوتة من البغال غير المحملة من جبل الشيخ في ١٢ و ١٩ و ٢٠ و ٢٢ كانون الثاني/يناير. وعلى وجه الخصوص، لاحظت القوة أن البغال قد حُمِلت على طريق العودة، إلا أن القوة لم تلاحظ أي تفاعل بين الأشخاص المجهولين وجيش الدفاع الإسرائيلي في تلك الحالات. ويُعدّ تزايد التفاعلات منحى مثيرا للقلق بسبب الأهمية الاستراتيجية لمجمع جبل الشيخ. وليس بوسع القوة، بناء على عمليات المراقبة التي تقوم بها، أن تأكد طبيعة التفاعلات المذكورة في الفقرات أعلاه أو أن تتحقق منها. ويصر جيش الدفاع الإسرائيلي على أن تلك التفاعلات ذات طبيعة إنسانية وطبية. وفي بعض الحالات، شوهدت أيضا عناصر مسلحة مجهولة الهوية أثناء تلك التفاعلات. وكما ذكرت القوة سابقا، هناك شواغل إزاء كون مثل تلك التفاعلات يزيد من مخاطر اندلاع اشتباكات بين الجماعات المسلحة والجيش العربي السوري، بما في ذلك في جبل الشيخ.

١١ - وفي ٥ كانون الثاني/يناير، أصيب مدني (من الرعاة) بجروح خطيرة في ساقه اليمنى في حادث انفجار لغم على الجانب برافو بالقرب من مركز المراقبة ٧٣ التابع للأمم المتحدة. وبعد أن قام أفراد القوة بتقديم الإسعافات الأولية الفورية لذلك الراعي وبعد استقرار حالته، تم إجلاؤه طبيا إلى الجانب ألفا، حيث لا يزال يتلقى الرعاية الطبية. ويستحق الرد الإيجابي والسريع لجيش الدفاع الإسرائيلي وما قدمته دوائر الرعاية الطبية الإسرائيلية من خدمات علاج الرضحيات كل الثناء، إذ أنها مكنت من إنقاذ حياة المدني المذكور. وستشرف القوة على عودته إلى الجانب برافو عندما تسمح حالته الصحية بنقله.

١٢ - وفي سياق استمرار النزاع السوري، تواصل القتال في الجزء الشمالي من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو بالقرب من منطقة تل الحميرية، المعروفة أيضا باسم "القصر"، وفي قضاء حضر. وقد استولت الجماعات المسلحة على تل الحميرية في ١٠ أيلول/سبتمبر، وهي لا تزال منطقة متنازعا عليها. وزادت حدة التوتر في يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر عندما تقدم الجيش العربي السوري عبر القرى الجنوبية في قضاء حضر، وأفادت التقارير أنه استعاد تل النصار من يد الجماعات المسلحة. كما شهد القتال في ١٥ كانون الثاني/يناير تزايدا طفيفا يوحى بأن حدة شدة لمعارك تسودها التقلبات.

١٣ - وانخفض مستوى الحركة عبر الحدود مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، إذ سجلت ١٦ حالة في تشرين الثاني/نوفمبر، وثلاث حالات في كانون الأول/ديسمبر، ولم تسجل أي حالة في كانون الثاني/يناير. ويقدر أن تراجع القتال والحركة في مجمع جبل الشيخ مرتبط بحلول فصل الشتاء وظروفه الجوية.

١٤ - وفي الجزء الأوسط من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو، ظل النشاط العسكري الحركي في مستويات منخفضة بين الجماعات المسلحة والقوات المسلحة العربية السورية، وإن وردت تقارير منتظمة تفيد بإطلاق النار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ولا يزال يلاحظ إطلاق النار على طول الخطوط الأمامية بالقرب من مواقع القوات المسلحة العربية السورية باتجاه المواقع التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة في جنوب الغربية، والقنيطرة، وأم باطنة ومنطقة الصمدانية المتنازع عليها.

١٥ - ووردت أيضا تقارير متواترة عن تحركات الجماعات المسلحة ومشاهدة معداتها في المنطقة الفاصلة. وأبلغ عن وجود دبابة قتال رئيسية من طراز T55، ونظام قاذفة صواريخ متعددة من طراز BM-21، ومركبة تقنية مجهزة بسلاح مضاد للطائرات، وقطع مدفعية مقطورة من طراز D-30 في مناطق الحميدية الجديدة والقنيطرة والقحطانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٦ - وفي الأجزاء الجنوبية من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو، التي يظل معظمها تحت سيطرة الجماعات المسلحة، تواصلت الاشتباكات بين جيش خالد بن الوليد من جهة، والجيش السوري الحر وجبهة النصرة من جهة أخرى. ولوحظ تزايد كبير في النشاط العسكري في الفترة بين ٢٨ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ومرة أخرى في الفترة بين ٣ و ٧ كانون الثاني/يناير، في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو.

١٧ - واحتجت القوة على كل انتهاكات اتفاق فض الاشتباك بين القوات لدى الطرفين، بما في ذلك على وجود أعتدة غير مأذون بها في المنطقة الفاصلة وإطلاق النار إلى داخل هذه المنطقة. وذكر رئيس البعثة وقائد القوة الطرفين بالتزامهما بالتقيد بأحكام الاتفاق وضمن سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة على الأرض.

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظ أفراد الأمم المتحدة في عدة مناسبات أشخاصا على الجانب برافو يحفرون ويزيلون ألغاماً على مقربة من مواقع الأمم المتحدة. ففي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، و ٢٠ و ٢٢ و ٢٣ كانون الثاني/يناير، شاهد أفراد الأمم المتحدة في مركز المراقبة ٥٤ أشخاصا، يعتقد أنهم رعاة أو مدنيون آخرون، يبحثون في الأرض ويحفرونها لإخراج أشياء. وفي مناسبتين، في ٢٢ و ٢٣ كانون الثاني/يناير، لوحظ الأشخاص يفرغون ألغاماً من محتواها من المتفجرات ويأخذون الحاويات الفارغة معهم. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، لاحظ أفراد الأمم المتحدة في مركزي المراقبة ٥١ و ٥٣ أربعة أشخاص بالقرب من كل موقع من الموقعين يحفرون الأرض ويجمعون أشياء استخرجوها من هناك. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، لاحظ أفراد الأمم المتحدة في مركز المراقبة ٥٣ رجلين غير مسلحين يحفران في حقل ألغام. وأزال الفردان ستة أشياء دائرية الشكل وبنية اللون من الأرض وعادا إلى المنطقة الفاصلة باتجاه الشرق.

١٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظت القوة سبعة مواقع نُصبت فيها ٤١٠ خيام وأقيمت منشآت أخرى للنازحين في المنطقة الفاصلة وعلى مقربة من تلك المنطقة. ولم يكن من الممكن التثبت من عدد الأشخاص الموجودين في المخيمات وبدا أنه غير مستقر. وارتفع عدد الخيام في المخيم الواقع شرق قرية البريقة في الجزء الأوسط من المنطقة الفاصلة من حوالي ٢٣٠ خيمة إلى ٢٧٢ خيمة وكوخا وحاوية بأحجام مختلفة. وبسبب إغلاق معبر القنيطرة الرسمي بين الجانبين ألفا وبرافو منذ أواخر آب/أغسطس ٢٠١٤، فإن القوة لا تزال غير قادرة على أن تيسّر، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، عمليات العبور لأغراض إنسانية، بما في ذلك للطلاب، بين الجانبين.

٢٠ - وما زالت القوة، منذ انتقالها مؤقتا من عدد من المواقع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وفي انتظار عودتها بالكامل إلى المنطقة الفاصلة، تحتفظ بالقدرة على أن تراقب تلك المنطقة وخط وقف إطلاق النار من مواقعها في جبل الشيخ، والموقع ٨٠ في الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة، والموقع ٢٢ في الجانب ألفا. وظلت عمليات القوة تحظى بدعم من المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة الأعضاء في فريق مراقبي الجولان، الذي أبقى على خمسة مواقع مراقبة ثابتة وأربعة أخرى مؤقتة على الجانب ألفا. وظلت أنشطة الفريق مركزة على المراقبة الثابتة المستمرة والإمام بالحالة. وقام فريق مراقبي الجولان - دمشق بتعليق تشغيل مراكز المراقبة المؤقتة في جبل الشيخ بسبب ظروف الشتاء القاسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويتوقع أن تُستأنف العمليات في ربيع عام ٢٠١٧.

٢١ - ومن خلال فريق مراقبي الجولان، واصلت القوة القيام بعمليات تفتيش نصف شهرية لمستويات الأعتدة والقوات في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا. وواكب أفرقة التفتيش ضباط اتصال من الجانب ألفا. وظلت عمليات التفتيش في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو معلقة بسبب الوضع الأمني. وكما حدث في الماضي، واجهت القوة بعض حالات تقييد حرية حركتها. وتواصلت القوة التحاور مع جيش الدفاع الإسرائيلي للحد من حالات التأخير والتحديات التي يواجهها أفراد الأمم المتحدة في عبور السياج التقني إلى مواقع الأمم المتحدة ومراكز المراقبة التابعة لها.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظ أفراد الأمم المتحدة مدافع من عيار ١٥٥ ملم على الجانب ألفا ضمن مسافة عشرة كيلومترات من خط وقف إطلاق النار في ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ٥ كانون الأول/ديسمبر. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظ موظفو الأمم المتحدة مرارا منظومة قاذفة صواريخ متعددة ومنظومات من "القبعة الحديدية" في مواقع داخل منطقتي العشرة كيلومترات والعشرين كيلومترا في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا.

٢٣ - وواصلت القوة، بالتشاور مع الطرفين، استعراض الوضع في المنطقة الفاصلة من أجل تقييم ما إذا كانت الظروف على الأرض تسمح بعودة تدريجية إلى المواقع التي كانت أخلتها

في تلك المنطقة. وفي هذا الصدد، أجرت القوة بعثة استطلاعية إلى بعض المواقع ومراكز المراقبة السابقة للأمم المتحدة على الجانب برافو في ١٧ و ٢١ شباط/فبراير فزارت معسكر الفوار وموقع الأمم المتحدة رقم ٢٥ في خان أرنية ومركز المراقبة التابع للأمم المتحدة رقم ٥٦ بالقرب من جبا. وكانت الحالة في المنطقة هادئة ولوحظت أنشطة يومية معتادة، فيما تكفلت حكومة الجمهورية العربية السورية بالتدابير الأمنية. ووجد مركز المراقبة ٥٦ محتلا من قبل القوات المسلحة العربية السورية. ويواصل رئيس البعثة وقائد القوة أيضا القيام بشكل متكرر بزيارة معسكر الفوار وجبل الشيخ على الجانب برافو وإجراء عمليات تفتيشهما.

٢٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة إحراز التقدم في العودة المحدودة إلى العمليات على الجانب برافو تمشيا مع خططها المقسمة إلى مراحل. ومنذ إعادة انتشار القوة في معسكر الفوار في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، تقدم العمل بشكل مرض، كما تحسنت بصورة مطردة ظروف عمل وعيش أفراد القوة في المعسكر، تمشيا مع خطة دعم البعثة. ومن المنظور التشغيلي، نفذت باستمرار إجراءات الأمن والدفاع المتعلقة بالمعسكر وأدجت جميع العناصر التي تم نشرها في مكون متماسك وفعال له سلسلة قيادة وتحكم واضحة. وتواصل بناء الهياكل الأساسية وأماكن الإيواء الرئيسية، وأنشئت مطابخ ورُكبت وحدات اغتسال. وتم تحديد مصادر المياه التي كانت متاحة في السابق، مما يضمن الإمداد بالمياه، وتجري عمليات التسليم المنتظمة للأغذية والمؤونة مما يمكن من الاستجابة للاحتياجات اليومية في المعسكر وبناء احتياطات استراتيجية.

٢٥ - وبعد فصل الشتاء، ستقوم ناقلات الأفراد المصفحة النيبالية المنتشرة حاليا في معسكر الفوار بعملية تسليم المهام إلى سرية مشاة مزودة بمركبات مدرعة أنشئت حديثا، ثم إعادة الانتشار لتعزيز مركب جبل الشيخ. وستعطي السرية المزودة بمركبات مدرعة القوة القدرة على التنقل تحت الحماية وبدء الدوريات حول معسكر الفوار وخارجه، إذا سمحت الظروف بذلك.

٢٦ - وبعد مرور الأشهر الخمسة الأولى من النشر، لم يلاحظ رد فعل سلبي على عودة القوة إلى معسكر الفوار. ولم تحدث أي زيادة في القتال أو التهديد حول المعسكر؛ ووفقا لتقييم القوة، لم تتخذ أي جماعة مسلحة إجراءات متعمدة لتهديد وجود القوة على الجانب برافو. ويقلل من هذا التقييم الإيجابي الإقرار بالمستويات المنخفضة إلى المتوسطة عموما للنشاط في المنطقة الفاصلة/منطقة الحد من الأسلحة خلال هذه الفترة. وستواصل البعثة رصد الحالة وكفالة أن يستمر إيلاء الاعتبار لكل من حماية القوة وأمن وسلامة أفراد القوة في المقام الأول.

٢٧ - ووفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ٢٣٣٠ (٢٠١٦)، استمرت الجهود لنشر التكنولوجيا المناسبة، بما في ذلك قدرات مكافحة أجهزة التفجير المرتجلة ونظام للاستشعار والإنذار لضمان سلامة وأمن أفراد القوة ومعداتها. وبخصوص تكنولوجيا مكافحة أجهزة التفجير المرتجلة، تشير احتياجات القوة من القدرات من أجل الوحدات الجديدة إلى الحاجة

إلى أجهزة تشويش من أجل المركبات المصفحة. وبموازاة ذلك، يشمل النهج الذي تتبعه البعثة الاعتماد على التكتيكات والتقنيات والإجراءات لمكافحة تهديدات محددة لأجهزة التفجير المرتجلة في منطقة عمليات القوة. وجرى، مع بلدان مختلفة مساهمة بقوات، استكشاف خيارات نشر تكنولوجيا الاستشعار والإنذار باعتبارها معدات مملوكة للوحدات، ولكن المساعي لم تؤت ثمارها حتى الآن. وتجري إدارة الدعم الميداني، بالتشاور مع إدارة عمليات حفظ السلام وقوة الأمم المتحدة، تقييماً لجدوى الخيارات التجارية لتلبية الاحتياجات التقنية الخاصة بالبعثة. وسيتبع الشراء والنشر المشاورات المناسبة مع الطرفين. واتصلت القوة بحكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة إسرائيل للسماح بنشر قدرات الاستشعار والإنذار ومكافحة أجهزة التفجير المرتجلة. ولا يزال ينتظر رد من كلا الجانبين.

٢٨ - وواصلت القوة إعادة تموين مواقعها في جبل الشيخ وفي معسكر نبع الفوار من دمشق. وانتقلت قوافل القوة بين دمشق والمواقع التابعة للأمم المتحدة بشكل شبه يومي وبمواكبة أمنية من القوة، مصحوبة بضابط اتصال من مكتب المندوب العربي السوري الرفيع المستوى. وواصلت القوة التخطيط لحالات الطوارئ فيما يتصل بتوفير التعزيزات لمواقع الأمم المتحدة ومراكز المراقبة التابعة لها وبإحلالها، وتحديث الخطط المتعلقة بحالات الطوارئ لنقل وإجلاء أفراد الأمم المتحدة العاملين في الجانبين ألفا وبرافو، وكذلك في دمشق، من تلك المناطق. ونفذت القوة، من خلال السرية الاحتياطية للقوة، محاكاة عملية وتمارين وتدريبات على نحو منتظم تأهباً لكل حالات الطوارئ المتوقعة. وواصلت القوة وفريق مراقبي الجولان القيام بتدريبات على الإحلاء والتعزيز والتخطيط لحالات الطوارئ بصورة منتظمة. وتواصل تنفيذ تدابير للتخفيف من حدة المخاطر، شملت تدابير حماية القوة الموصى بها في دراسة القدرات العسكرية للقوة التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، في مراكز المراقبة وفي المواقع وفي القاعدة العملائية في معسكر زيواني.

٢٩ - وحتى ١ آذار/مارس، كانت القوة تتكون من ٨٣٠ فرداً، من بينهم ٣٣ امرأة. والجنود المنتشرون حالياً هم من أيرلندا (١٣٦) وبوتان (٢) وتشيكيا (٣) وفنلندا (٢) وفيجي (٢٩٩) ونيبال (١٨٣) والهند (٢٠٣) وهولندا (٢). وإضافة إلى ذلك، قدّم ٧٢ مراقباً عسكرياً من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، من بينهم ٨ مراقبات، المساعدة إلى القوة لكي تضطلع بمهامها.

ثالثاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٣٠ - في القرار ٢٣٣٠ (٢٠١٦)، أهاب مجلس الأمن بالأطراف المعنية أن تنفذ فوراً قراره ٣٣٨ (١٩٧٣)، وقرّر تحديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم كل ٩٠ يوماً تقريراً عن تطورات الحالة

وعن التدابير المتخذة لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣). وقد تناول تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط (A/71/328)، المقدم عملاً بقراري الجمعية العامة ١٦/٧٠ المتعلق بالقدس و ١٧/٧٠ المتعلق بالجلولان السوري، البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف المستويات لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

٣١ - ومنذ توقف محادثات السلام غير المباشرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لم تجر أي مفاوضات بين الطرفين. ويحدُّ النزاع الدائر في سورية بقدر أكبر من إمكانية معاودة تلك المحادثات وإحراز تقدم نحو السلام بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وإنني أطلع إلى التوصل إلى حلٍّ سلمي للنزاع في الجمهورية العربية السورية واستئناف الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية تفضي إلى إحلال سلام شامل وعادل ودائم، حسبما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) وفي القرارات الأخرى ذات الصلة.

رابعاً - ملاحظات

٣٢ - لقد لاحظتُ بقلق الانتهاكات الجسيمة لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية التي وقعت في ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧. وأنا أشعر بالقلق من أنه إذا لم يُوضع حدٌ للحوادث العرضية فقد يحدث تصعيد خطير للحالة يمكن أن يؤدي إلى اندلاع أعمال عسكرية مباشرة بين طرفي اتفاق فض الاشتباك بين القوات. وكما سبق أن ذكرت القوة، فإن جيش الدفاع الإسرائيلي قد حمل الحكومة السورية المسؤولية عن حوادث إطلاق النار العرضية على الجانب ألفا، بصرف النظر عن مصدر إطلاق النيران. ويبدو أن الغارات الجوية الهامة المبلّغ عنها التي نفذها جيش الدفاع الإسرائيلي يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ضد جيش خالد بن الوليد كانت تهدف إلى ردعه عن تنفيذ مثل هذه الهجمات ضد أفراد. ومن المخيب للآمال وقوع حادث آخر في ٨ شباط/فبراير، حيث أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي النار عبر خط وقف إطلاق النار رداً على حوادث إطلاق نار عرضية مزعومة. ولا يزال من الحيوي أن يظل الطرفان على اتصال مع القوة وذلك، في المقام الأول، لمنع أي تصعيد في الوضع عبر خط وقف إطلاق النار. وليس من المقبول أن تعتمد القوة على مصادر مفتوحة لتحديد مدى تعمّد انتهاك اتفاق فض الاشتباك بين القوات. وستواصل الأمم المتحدة، من جانبها، بذل جهودها لكفالة صمود وقف إطلاق النار الساري منذ أمد بعيد بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

٣٣ - وما زال يساورني بالغ القلق إزاء استمرار تدهور الوضع الأمني في الجمهورية العربية السورية، وأثر ذلك على السوريين وتداعياته على الاستقرار في المنطقة عموماً. كما أن القتال المتواصل على الجانب برافو بين القوات المسلحة السورية والجماعات المسلحة، وفيما بين مختلف الجماعات المسلحة، ومن بينها جماعات إرهابية مدرجة في قائمة الجزاءات مثل

جبهة النصرة ومجموعات منتسبة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مثل جيش خالد بن الوليد، في الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو، فضلا عن إطلاق جيش الدفاع الإسرائيلي صواريخ عبر خط وقف إطلاق النار، يشكّلان تهديدا لوقف إطلاق النار المبرم بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية منذ فترة طويلة، ولا يزالان يؤثران بشكل كبير على منطقة عمليات القوة.

٣٤ - ويمثل وجود القوات المسلحة السورية والأعتدة العسكرية غير المأذون بها في المنطقة الفاصلة انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. وتبعث زيادة استخدام الأسلحة الثقيلة من قبل القوات المسلحة السورية والجماعات المسلحة في النزاع السوري المتواصل على القلق وتظل أكبر عقبة تعرقل تنفيذ ولاية القوة بنجاح. وألاحظ أنه رغم انخفاض مستويات إطلاق النار في الجزء الشمالي من منطقة عمليات القوة، فإن الجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة وغيرها من الجماعات المسلحة لا تزال تسيطر على أجزاء كبيرة من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة من منطقة عمليات القوة. ولا يزال المعبر الرسمي بين الجانبين ألفا وبرافو مغلقا.

٣٥ - وينبغي ألا توجد في المنطقة الفاصلة أي قوات عسكرية باستثناء تلك التابعة للقوة. وإنني أدعو جميع الأطراف في النزاع السوري إلى وقف الأنشطة العسكرية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في منطقة عمليات القوة، وإلى إزالة كل المعدات العسكرية من المنطقة الفاصلة وإخلائها من جميع الأفراد المسلحين.

٣٦ - وينبغي لجيش الدفاع الإسرائيلي أن يمتنع عن إطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار. فإطلاق جيش الدفاع الإسرائيلي صواريخ عبر خط وقف إطلاق النار قد يؤدي إلى زيادة حدة التوتر بين الجانبين. ويبحث على القلق أيضا استمرار وجود الأسلحة والمعدات غير المأذون بها في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا.

٣٧ - كما أن التفاعل بين جيش الدفاع الإسرائيلي وأفراد مجهولي الهوية من الجانب برافو، بما في ذلك في منطقة جبل الشيخ، مثير للقلق، ولا سيما وأن هذا التفاعل قد يؤدي إلى وقوع اشتباكات بين عناصر مسلحة والقوات المسلحة العربية السورية. ولهذا أكرر ندائي إلى طرفي اتفاق فض الاشتباك بين القوات المتعلق بضرورة الحفاظ على الاستقرار في المنطقة. إذ أن كل الأنشطة العسكرية في المنطقة الفاصلة، أيا كانت الجهة التي تقوم بها، تشكل خطرا على وقف إطلاق النار وعلى السكان المدنيين المحليين، وكذلك على أفراد الأمم المتحدة الموجودين على عين المكان. وأحث جميع الأطراف على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين.

٣٨ - وبينما تعزز القوة وجودها في معسكر نبع القوار وتواصل جهودها الرامية لتكثيف عملياتها في المنطقة الفاصلة، لا يزال ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في غاية الأهمية. وتظل الظروف التي يعمل فيها الجنود والمراقبون العسكريون معقدة ومحفوفة بالصعاب وتتطلب التحلي باليقظة باستمرار واتخاذ تدابير للتخفيف من حدة المخاطر. ولذا

أجدد دعوتي إلى حكومة الجمهورية العربية السورية لتحمل مسؤوليتها الأساسية عن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. وأجدد أيضا دعوتي إلى البلدان النافذة لتوجيه رسالة قوية وعاجلة إلى جماعات المعارضة المسلحة في منطقة عمليات القوة بضرورة وقف أي أعمال تشكل انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك بين القوات وتعرض سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم للخطر، ولمنح أفراد الأمم المتحدة الحرية التي تمكنهم من الاضطلاع بولايتهم الواضحة والهامية بسلامة وأمن. ويجب ضمان سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم.

٣٩ - وقد أعلنت إسرائيل والجمهورية العربية السورية عن استمرار التزامهما باتفاق فض الاشتباك بين القوات ودعم وجود القوة بالدعوة للعودة إلى المواقع التي أُخليت في المنطقة الفاصلة. ولا تزال العودة الكاملة للقوة إلى المنطقة الفاصلة تشكل أولوية بالنسبة للبعثة. وإنني أعوّل على التعاون المستمر للطرفين مع القوة كي تتمكن البعثة من المضي في التخطيط. ومن باب الأولوية، لا يزال من الحيوي بالنسبة إلى القوة أن تحصل على التكنولوجيا والمعدات اللازمة لتعزيز مراقبتها للمنطقة الفاصلة وخط وقف إطلاق النار ولتحسين حماية القوة. وفي الوقت نفسه، يجب أن يواصل الطرفان دعمهما لتعزيز مهمة الاتصال التي تؤديها القوة.

٤٠ - ولا يقل عن ذلك أهمية أن يواصل مجلس الأمن ممارسة نفوذه لدفع الطرفين المعنيين إلى كفالة تمكين القوة من العمل بسلامة وأمن وحرية. ومن الضروري أن تظل في تصرف القوة كل الوسائل والموارد اللازمة التي تتيح لها العودة بشكل كامل إلى المنطقة الفاصلة، إذا سمحت الظروف بذلك.

٤١ - وتظل ثقة البلدان المساهمة بقوات والتزامها بالقوة تشكل عاملا رئيسيا في قدرة البعثة على مواصلة الاضطلاع بولايتها. وما زلت أعوّل على دعم البلدان المساهمة بقوات في وقت تعمل فيه القوة على تنفيذ خططها، بما في ذلك في ما يتعلق بزيادة القدرات المطلوبة، وذلك تأهبا للزيادة المتوقعة في العمليات في المنطقة الفاصلة. وأود أن أعرب عن امتناني للحكومات أيرلندا وبوتان وتشيكيا وفنلندا وفيجي ونيبال والهند وهولندا لما تقدمه من مساهمات وتبديده من التزام وتظهره من عزم. وأنا شاكر أيضا للدول الأعضاء التي تساهم بمراقبين عسكريين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

٤٢ - وختاما، أود أن أعرب عن تقديري لرئيس البعثة وقائد القوة، اللواء جاي شانكر مينون، وللأفراد العسكريين والموظفين المدنيين العاملين تحت قيادته، الذين يواصلون أداء المهام الجسام التي أناطها بهم مجلس الأمن بكفاءة وتفانٍ في ظل ظروف صعبة. ولدي ملء الثقة بأن القوة ستواصل بذل قصارى جهدها للاضطلاع بمهمتها.

